مديرة تنمية المرأة العاملة في تعز (14 اكتوبر):

لدينا مشروع بناء قدرات إدارات المرأة العاملة يهدف إلى تعزيز العمل والعدالة الاجتماعية

عملنا العديد من الورش التوعويةحول قضايا المرأة العاملة

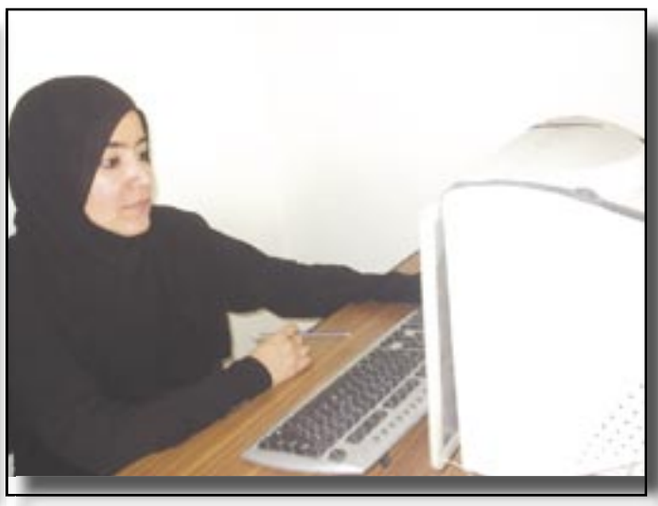

تعز / نعائم خالد

كفل الدستور والقانون واللوائح و الأنظمة المعتملة في الجمهورية اليمنية حق المرأة في التمتع بنشاطها وإبراز قدراتها و إمكاناتها في كل المجالات أسوة بأخيها الرجل كونها نصف المجتمع .

لذا أصبح للمرأة دوراً بارزاً في المجتمع من خلال تبوأها العديد من المواقع القيادية ، أكان في البرلمان أومجلس الوزراء أو الشورى أو القضاء الذي كان حكرا على الرجل ... ولكن قيادة الدولة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية ونظرته الواقعية والمنطقية للمرأة جعله ينادي أخاه الرجل في كل مناسبة أن يفسح المجال واسعاً للمرأة من اجل أن تلعب دورها بشكل أفضل ويعطي صورة حقيقية عن المفهوم الحضاري والثقافي والعلمي ليمن الـ٢٢مايو.. يمن الانطلاقه للفعل الوحدوي الصادق على ارض الواقع .

هذا ما جعلنا نسلط الضوء على دور المرأة في المحافظة تعز من خلال إدارة تنمية المرأة العاملة في المحافظة ولقائنا بالأخت / رجاء عبد الحليم الأغبري مدير إدارة تنمية المرأة العاملة في تعز.

■ كيف بدأت إدارة تنمية المرأة عملها ؟

بدأت إدارة تنمية المرأة العاملة بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل محافظة تعز عملها أولاً في جمع إحصائيات للمرأة العاملة من المنشآت الخاصة والمختلطة ثم قامت بعمل نموذج تكليف من اجل النزول الميداني لها إلى تلك المنشآت وذلك من أجل رفع تقارير عن وضع المرأة العاملة هناك وتوزع منشور بقانون العمل الخاص بلائحة عمل النساء على أن يكلف ذلك المنشور بمكان ظاهر لهن .

وبعد أن جاء مشروع تعزيز قدرات إدارات تنمية المرأة العاملة في الإدارة العامة والذي يموله منظمة العمل الدولية بدعم فني من قبل الخبيرة الدولية الأستاذة / نجوى القصيفي وإدارة الأستاذة / مها محمد غالب المدير العام استطاعتا تطوير هذه الإدارة من خلال وضع أربعة أهداف لتسير عليها هذه الإدارات المتواجدة في المحافظات الأخرى وهي (تعز- الحديدة - عدن- حضرموت) والأهداف هذه هي :

بناء القدرات والتنسيق وبنك المعلومات والمنبر الإعلامي والعمل الكريم والعدالة الاجتماعية .

ومن خلال هذه الأهداف أقيمت عدة ورش عمل تدريبية لمديرات الإدارات في المحافظات ومن ضمنها محافظة تعز من اجل تطويرها وتأهيلها.

ففي البداية قام المشروع بتجهيز الإدارة من خلال التأثيث المكتب المتكامل وتجهيزه بالأجهزة الكمبيوتر والفاكس والانترنت وأيضا بالمواد القرطاسية المتكاملة حيث وان الإدارة قبل المشروع لم تكن تملك غير مكتب وكرسي وأربعة ملفات فقط وغير مخصص لها غرفة مستقلة فأحيانا كانت تجلس بمكتب إحدى الإدارات ثم نقلت إلى مكتب نائب المدير العام .

ولم يكتف المشروع بذلك بل قام بتأهيل مديره الإدارة بكيفية ترتيب الملفات خصوصاً بعد مازاد عدد تلك الملفات وذلك من خلال كثافة الأنشطة التي قامت بها الإدارة وأيضا تأهيلها بكيفية كتابة التقارير الشهرية وكيفية عمل الخطط الشهرية والسنوية . كما قام المشروع أيضا بتأهيل مديرة الإدارة بأخذ دورات عديدة في مجال الكمبيوتر واللغة الانجليزية .

■ هل كونتم علاقات مع إدارات أخرى للعمل سويا لصالح المرأة ؟

قبل المشروع كانت الإدارة تعمل بمفردها مع الإدارات بالمكتب بدون تنظيم وتحديد إلية عمل ولكن من خلال ورشة تفعيل دور إدارة المرأة العاملة لإيجاد إلية عمل واضحة وتسير تحت هدف واحد التي أقيمت بمحافظة تعز تم استدعاء مدراء الإدارات لحضور هذه الورشة وذلك من اجل ربط علاقة مع إدارة التفتيش - الصحة والسلامة المهنية - علاقات العمل - اللجنة التحكيمية - التشغيل وسوق العمل - الجمعيات -وعلى أن تكون هناك اجتماعات تنسيقية شهرية مع تلك الإدارات لتكون (إدارات ذات العلاقة) . وفعلا نفذت تلك الاجتماعات ومن خلالها قدمت ادارت عمل قبلهم وكلا في مجال عمله تتحدث عن أوضاع المرأة والمشاكل والصعوبات التي تواجهها وكان بعد كل اجتماع مخرجات وتوصيات منها نفذت ومنها لم تنفذ بسبب عدم الإمكانية لذلك .

من هنا أصبحت مديرة الاداره باستطاعتها التعامل والمشاركة مع إدارة من هذه الإدارات ، فمثلا النزول الميداني مع إدارتي التفتيش والصحة والسلامة المهنية من اجل الاطلاع على المشاكل والصعوبات التي تعانيها المرأة العاملة في هده المجالات ، أصبحت تشارك اللجنة التحكيمية إدارة علاقات العمل لحضور إلى جلسه تهم المرأة العاملة .

وأصبح بمقدورها اخذ إحصائيات من إدارتي التشغيل وسوق العمل للعمالة النسوية.

ولم يكتف المشروع بذلك بل قام بربط علاقة بين إدارة تنميه المرأة العاملة بتعز مع الجهات والمنظمات المهتمة بقضايا المرأة والمشاركة معهن عن أي نشاط يقمن به مثل اتحاد نساء اليمن - الجمعيات النسوية ملتقى المرأة للدراسات والبحوث - مركز حقوق الإنسان وغيره من الجهات المهمة بقضايا المرأة .

■ هل تم اخذ نماذج من النساء العاملات وتحفيزهن ؟

قام المشروع بجمع شهادات حية من مختلف القطاعات وذلك من خلال البرنامج تم احضار نموذج(كشهادة حية) . حتى يسهل العمل به وهي (ملكة البرتقال) عن كيفية بداية عملها وكيف كانت وماذا أصبحت . فمن خلال هذا النموذج تعلمت مديرة الإدارة كيفية تنفيذ هذا البرنامج فقامت وبمساعدة الإدارة العامة باختيار باحثات للنزول الميداني من اجل اختيار تلك النماذج وكان اختيار الباحثات من عدة قطاعات وهي:

القطاع الصحي-التعليمي-الزراعي -الإعلامي - موظفات المكاتب القطاع الخاص والعام - القانون .

■ ما هو حلمكم الذي تشعرون بأنه تحقق ولم يتحقق بعد كاملا ؟

هل تعلمون بان إدارة تنميه المرأة العاملة في تعز كان لديها حلم كبير وهو توعيه ثقافية عمالية لأنها من خلال نزولنا الميداني إلى بعض المنشآت لاحظت بان هناك عاملات وعمالا أيضا لا يعرفون حقوقهم القانونية.

ولكن لاشيء مستحيل بوجود المشروع فمن خلال برنامج العمل الكريم والعدالة الاجتماعية تحقق هذا الحلم .

فقام أولا بإقامة ورشة عمل بصنعاء واللقاء بكل من الاتحاد العام للغرفة التجارية (كأصحاب عمل) والاتحاد العام لنقابات العمال (الكمال) ونحن مديرات الإدارة لحكومة من اجل تأسيس لجنة الحوار الثلاثي المشترك واستدعاء أيضا مدراء الإدارات لمشرفي المدربين ميدانيين وعددهم (٢٠)مدربا ومدربه من اجل النزول الميداني لتوعيه العمال والعاملات من المنشآت الخاصة وفعلا نفذ هذا البرنامج بطريقة سليمة رغم العراقيل والصعوبات التي واجهها هذا البرنامج ونجح نجاحا كبيرا حيث وان الاداره قامت بتدريب عدد (٤٠٤) عامل وعاملة من القطاع الخاص .

رغم تلك الأنشطة والبرامج التي نفذت وحققت نجاحا إلا إننا مازلنا نطمح إلى المزيد والمزيد من هذه البرامج حتى تتمكن من مساعدة المرأة العاملة خاصة والمرأة ألاميه والتي لأحول لها ولاقوه.

بهذا نؤكد بان المرأة في تعز تلعب دورا كبيرا من خلال تواجدها في كل المجالات .. وهي تسعى لأخذ حقها باستمرار ومازالت تبحث عن المزيد لكي تحقق ذاتها وتواجدها أسوة بأخيها الرجل.

وأيضا قامت ورشة عمل حول التشبيك والتوعية بقضايا المرأة العاملة عبر المنبر الإعلامي وقد بدأنا بالقطاع الصحي وذلك لتشكيل لجنة استشارية وهذه اللجنة تقوم بتكوين مجموعة بؤرية في هذا القطاع لتشكل ورقه ضغط من أجل التوعية بقضايا المرأة.

تعليم فتاة الريف

بين الواقع والأمل

إن الإرهاصات السياسية التي عصفت بالبلاد والتآمر الخارجي الذي رافق الثورة في مهدها اثر بشكل مباشر على تعليم الفتاة وبالتالي انعكس سلبا على تطور المجتمع بشكل سريع لأنه ظل يعاني من تراكمات الماضي البغيض ولا تختصر أسباب تدني تعليم الفتاة على عوامل اجتماعية فحسب وإنما تشمل عوامل اقتصادية وثقافية وتنموية ولكثرة السجال الذي يدور حول هذه العوامل التقت صحيفة (14 اكتوبر)بابناء محافظة عمران لمعرفة بعض منها إليكم التفاصيل:

عمران / طارق الخميسي

ضرورة تعليم الأسرة بأكملها

في كلية التربية عمران تتحدث الأخ الدكتور محمد لطف السقاف نائب العميد للشؤون الأكاديمية قائلا: تعد الفتاة أو المرأة عنصرا مهما من عناصر الحياة البشرية والاهتمام بها وتعليمها يعني تعليم الأسرة بأكملها لأنها هي الأم والمربية والمواطنة وخدماتها للأسرة والمجتمع لا يمكن الاستغناء عنها وتأهيلها يعد من أهم مقومات الأسرة حيث أثبتت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع أن المرأة المتعلمة والناضجة تنشئ أطفالا أسوياء تحسن من تربيتهم وتعليمهم وتدبير الأمور المنزلية ..وتعليم الفتاة يعني دمجها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية وكافة جوانب الحياة وفي الوقت الذي تعاني الكثير من دول العالم الثالث من تفشي ظاهرة الأمية والتخلف العلمي عند الفتاة أو المرأة وهذا الأمر أدى إلى إضعاف اقتصاد هذه البلدان كون هذه الفتاة غير مستفادة منها بالإضافة إلى محاولة الكثير من هذه الدول الدعوة إلى إعادة تأهيل وتعليم الفتاة بغرض الحد والقضاء على ظاهرة الأمية المتفشية في مجتمعاتهم وفضلا عن ذلك أصبح توجه العالم نحو تحسين ورفع مكانة المرأة بمشاركة الرجل في العمل وفي كافة جوانب الحياة لان التفكير في الوقت الحالي حول تعليم المرأة اختلف حيث هناك دعوات كبيرة وكثيرة لتشجيع ودعم تعليم الفتاة. بينما في السابق كان هنالك اعتقادات وأفكار خاطئة بان تعليم الفتاة يعد جرما مخالفا للعادات والتقاليد وللأعراف الاجتماعية وعلى سبيل المثال عندما تأسست كلية التربية بعمران عام ١٩٩٥ كان عدد الطالبات في الكلية لا يتجاوز خمسة طالبات وخلال الأعوام التي أعقبتها ازداد العدد إلى درجة تخرج منها مائتان طالبة في كافة التخصصات بينما يدرسن اليوم في الكلية وفي جميع الأقسام أكثر من ثمانمائة طالبة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المرأة أصبح لها دورا كبيرا في خدمة المجتمع خاصة في مجال التربية والتعليم وهذا التوجه والاندفاع الكبير الحاصل لأولياء أمور الطالبات في تسجيل بناتهم في الكلية دليل أخر على وعي وتغيير في تفكيرهم وتقاليدهم بان الفتاة لا يقتصر تعليمها فقط للحصول على الشهادة الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية بل التعليم الجامعي

كيف ينظر علماء الدين إلى تعليم الفتاة ؟

وفي السياق ذاته تحدث الأخ / عبد الرحمن يحيى الحرثي خطيب جامع في مدينة شبيل بعاصمة المحافظة قائلا : قال صلى الله عليه وسلم (طلب العلم فريضة على كل مسلم) وهذا اللفظ عام يشمل الذكور والإناث لأنهن مكلفات بما يكلف به الرجال ولهذا حرصت المرأة المسلمة على أن تنال قسطا وافرا من التعليم منذ فجر الإسلام وانتشار الدعوة الإسلامية في كل الأمصار وأصبح اهتمام المسلمين في شتى العصور بتعليم بناتهم فتعليم الفتاة والمرأة ينقلها من الظلام إلى النور ومن براثين الجهل إلى ضياء العلم والمعرفة والإسلام لم يعب على المرأة طلب العلم ما دامت متمسكة بتعاليم دينها فتعليم المرأة لا يعني كما يراها بعض الناس طمسا للعادات والتقاليد وخروجا عن تعاليم الدين وإنما العكس هو الصحيح .

وفي عصرنا حققت المرأة من النجاحات في مختلف العلوم حيث يسرت لها السبل فتفتح أمامها الجامعات والمدارس ودور العلم ومراكز محو الأمية والمعاهد المختلفة فأحرزت الفوز في التغلب على الجهل والأمية وظهرت بصورة لم تظهر بها من قبل . وفي بلادنا ظهر الاهتمام بالمرأة من خلال بناء المدارس الخاصة بها فبدأ الإقبال عليها من قبل الفتيات بشكل كبير لاسيما في المدن وحظيت بالكثير من الدعم والتشجيع مما أدى إلى تراجع نسبة محو الأمية فيها إلى اقل من ٥٠٪ ولكن رغم كل ذلك لازالت المرأة في الريف تعاني الكثير من مشاكل الأمية وتسربها من المدارس وعدم مواصلة تعليمها الثانوي أو الجامعي في ظل العيش وسط ظروف

قاسية ومجتمع لا يعرف من سماحة الإسلام وترغيبه في تعليم الفتاة إلا القليل ...مع أن المدرسة قد وصلت إلى معظم النواحي والعزل والقرى إلا انه لا تزال هناك مشاكل ومعوقات تقف حجر عثرة في سبيل الدفع بعجلة التعليم إلى الأمام وخاصة تعليم الفتاة ومشكلة أمية المرأة في الريف قد تكون مشكلة عامة في معظم مناطق الريف في كافة المحافظات مع اختلاف حجمها من محافظة إلى أخرى ولكن قد تكون المشكلة التي يشترك فيها الريف في اليمن هي عدم مواصلة الفتاة لتعليمها الثانوي والذي زاد عن المعقول ولفت النظر إليه وإيجاد الحلول والتوصيات لهذه الأسباب والمعوقات والعقبات التي أدت إلى تأخر تعليم البنات في المناطق الريفية واغلب ظني ومن خلال احتكاكي بالأهل والطالبات أن هناك سببا مهما جدا يحول بين إتمام الفتاة في الريف تعليمها هذا العامل هو الزواج المبكر بالإضافة إلى أسباب أخرى ولكني أجد هذا السبب مهما جدا في إعاقة الفتاة عن مواصلة تعليمها الثانوي والجامعي

فالمجتمع اليمني بشكل عام والريف بشكل خاص يؤمن بل ويؤكد على زواج الفتاة في عمر مبكر وهذا يرجع إلى أسباب معظمها دينية كما أنه راجع إلى عادات وتقاليد المجتمع الريفي الذي يصل إلى حد المفاخرة في الحصول على زوجة صغيرة السن .... والزواج المبكر يعتبر عاملا مانعا في عدم مواصلة الفتاة تعليمها والزواج إلى منطقة بعيدة لا يوجد فيها مدرسة خاصة بالبنات أو وجود زوج أمي يجبر زوجته على ترك التعليم بعد الزواج وهذا يرجع إلى عدم الوعي الكامل بالتعليم وأهميته وما يكون هناك من ظروف عائلية تؤدي بالزوج إلى منع زوجته من مواصلة تعليمها يشارك ذلك أسباب كثيرة تقف حائلا بين الفتاة والتعليم وألخصها فيما يلي أولا عدم وجود مدارس خاصة للبنات منذ وقت مبكر وهذا ينعكس على عدم توفير معلمات كما بعضهم يعتبرون الشهادة الثانوية غير مهمة للفتاة لعدم وجود فرع خاص بهن في الكليات والجامعات مما يحد من رغبة الفتاة لمواصلة التعليم بالإضافة إلى وجود المدارس ولكنها بعيدة عن منزل الفتاة ثانيا الأسباب الأسرية والتي تتمثل في عدم رغبة ولي الأمر في تعليم بناته وجهل الأسرة (أمية الأب والأم بالتعليم) بحجة أنها لا تتوافق مع تقاليد الأسرة التي لا تسمح بتعليم الفتاة والتعذر بان الوضع الاقتصادي للأسرة لا يسمح بذلك . ثالثا الأسباب المتعلقة بالمجتمع والأفكار الخاطئة لا تزال مسيطرة عليه بحيث يعارض كل المعارضة في توظيف المرأة من قبل الأسرة والمجتمع فيظن أن من تتعلم يجب أن توظف رغم عدم وجود تلازم بين التعليم والتوظيف وعدم الاهتمام بالتعليم من قبل المجتمع في الريف بسبب النظرة الخاطئة من قبل تلك المجتمعات للمرأة المتعلمة .رابعا أسباب ضعف تعليم الفتاة والذي يتمثل في قلة الوعي بأهمية التعليم من قبل الأهالي وتجاهل الدولة متمثلة بوزارة التربية والتعليم للمناطق البعيدة وحذفها من خارطة نشر التعليم بالإضافة إلى انشغال الأهالي بالزراعة والرعي وتهيئة بناتهم لان يرعوا ويحرثوا ويأكلوا ويشربوا وتناسوا غذاء الروح والعقل العلم والمعرفة بسبب قصر الوعي وتفكيرهم الخاطئ في النتائج غير المجدية التي يراها أهل القرى من التعليم وذلك يرجع إلى أن الدولة تقوم في بعض القرى ببناء المدارس إلى الصف السادس على الأكثر في تلك المناطق

مقارنة تعليم الفتاه بين الأمس واليوم

الأخت حنان لطف عطا

إن المجتمع اليمني في مضمار التعليم شأنه شأن بقية المجتمعات في العالم الثالث التي تسعى إلى اللحاق بمسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي خاصة أن التعليم بدأ في الجمهورية اليمنية منذ بداية قيام الثورة في السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ م رغم محدوديته سعت الثورة إلى نشره بين أواسط المجتمع إناثا وذكورا بمجالاته المتعددة ومن خلال المقارنة بين ما كان عليه تعليم البنات في السنوات العشرة التي أعقبت الثورة وما هو كائن عليه حاليا يمكن أن

تدرك مقدار التطور الحاصل في مراحل التعليم المختلفة التي أثبتتها الإحصائيات المنشورة نجد أن أول عام دراسي بعد الثورة شمل (١٧٨٠) ألفا وسبعمائة وثمانين طالبة وإجمالي عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم للمرحلة الابتدائية في حين عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الأساسي في العام الدراسي ١٩٩٤ – ١٩٩٥ م بلغ (٧١١٤٠٤) طالبة ورغم هذا العدد الكبير وما طرأ على الحياة النسائية من تطور ملحوظ في مجال التعليم إلا انه في تقديري الشخصي لم يكن كافيا ولا رقما ينبغي الوقوف عند حده حيث لا تزال نسبة الأمية بين النساء هي الأعلى في بلادنا إذ تصل إلى ٦٧٪ سبعة وستين بالمائة وهو الرقم الذي جعل من تأسيس جهاز محو الأمية وتعليم الكبار أمرا ضروريا والحقيقة أن هذه الخطوة أظهرت نتائج طيبة لكنها بالمقابل قوبلت بتسرب أعداد كبيرة من المدارس فاقت الرقم الذي قدمته بثلاثة أضعاف تقريبا ومثله في التعليم الأساسي حيث لازالت نسبة الملتحقات إلى هذه المرحلة تشكل نسبة ٣٩٪ في الوقت الذي وصلت فيه إلى أكثر من ٥٣٪ في بعض البلدان العربية والمدارس الثانوية كانت نسبة الملتحقات ١٩٪ في بلادنا ووصل إلى ٦٣٪ في بعض البلدان المجاورة وأما مرحلة التعليم الجامعي فكانت نسبة الملتحقات في بلادنا تشكل ١٢٪ في الوقت الذي وصلت فيه اليوم إلى ٧٥٪ و٥٩ ٪ في بعض الدول العربية فإذا ما قارنا أرقام بلادنا بدول العالم المتقدم ستكون الفروق اكبر وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على وجود بعض المعوقات والموانع التي تحول دون تعليم الفتاة ولذلك أقول أن تعليم الفتاة ما يزال بحاجة إلى بذل الكثير من الجهد حتى تتحقق كل الأهداف المرجوة وذلك لن يتحقق ألا من خلال اهتمام الدولة أكثر والتركيز على توعية الناس بضرورة التعليم وأهميته للمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرأة أهم شريحة في المجتمع ويجب تكثيف التوعية بأهمية العلم والمعرفة وانه مفتاح الحياة لها فقد تقف المرأة نفسها ضد تعليمها وتراه مسألة غير هامة حتى وان توفرت لها الظروف.

وكيل وزارة التخطيط:

مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار صنفت المشكلات الاستثمارية وطرق مواجهتها

■ صنعاء /14أكتوبر /سبأ:

أكد الدكتور / محمد الحاوري وكيل وزارة التخطيط ة والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية أن مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار التي تم إعدادها من قبل الحكومة شخصت كل الإشكاليات التي تواجه القطاع الخاص في مجال الاستثمار ، كما أنها طرحت حلولا علمية وسياسات وإجراءات لمواجهة التحديات في قطاع الاستثمار، والتي لا يمكن حلها بشكل سريع لوجود مصاعب هيكلية تتمثل في عدم كفاية خدمات البنية التحتية في مواقع الاستثمار .

ونسب تقرير لوكالة الأنباء اليمنية سبأ إلى الدكتور الحاوري قوله: أن المصفوفة صنفت المشكلات التي يمكن معالجتها وحلها على المدى القصير وكذا المشكلات التي تحتاج إلى معالجات وحلول على المدى المتوسط والطويل.

وأضاف الأخ وكيل وزارة التخطيط أن ترجمة هذه المصفوفة عمليا سيجعل الاستثمار الخاص يشهد تدفقات كثيرة ويعزز من ثقة المستثمر بالبيئة الاستثمارية في اليمن ويضعها في الطريق الصحيح لإيجاد شراكة استثمارية فاعلة وإفساح المجال أمام المستثمر ليلعب دورا كبيرا يعزز من مساهمته في عملية التنمية.

وتجدر الإشارة إلى إن مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار التي أعدتها الحكومة تؤكد على أهمية استكمال عناصر البنية الإدارية المحفزة اقتصاديا واستثماريا وترسيخ قيم الشفافية والحد من الاختلال الإداري والمالي ،والإسراع في خطوات دمج البنوك العامة ، وإنشاء بنك للتنمية الشاملة يسهم في توفير احتياجات القطاع الخاص من التمويل .

المصفوفة التي جرى في وقت سابق مناقشتها مع القطاع الخاص شددت على ضرورة إنشاء السوق المالية كأداة لإنجاح عملية الخصخصة وجذب الاستثمارات وحشد المدخرات المحلية وإتاحتها لتمويل المشاريع الاستثمارية.

وأوضحت أن الجهود التنموية ركزت خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في ابريل ٩٥م على تحسين مناخ الاستثمار وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للاستثمار وإزالة المعوقات من خلال إجراء إصلاحات هيكلية واسعة في الجوانب التشريعية والإدارية والضريبية في منظومة القوانين الخاصة بالبنوك والجمارك والضرائب وغيرها من القوانين ، فضلا عن الإصلاحات الكلية في الجوانب النقدية والمالية وسعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وإزالة كافة القيود على انتقال رؤوس الأموال .

وتعتبر مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار خطوة مهمة تعكس الشفافية والوضوح في التعامل مع قطاع الاستثمار، حيث حددت العوائق وسياسات المعالجة لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن، كما بينت المشاكل التي تضعف البيئة الاستثمارية في اليمن والمتمثلة بقصور خدمات البنية التحتية ، وضعف التأهيل والتدريب للعنصر البشري بالإضافة إلى ضعف دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية ، وكذا مستوى الخدمات المقدمة للقطاع الخاص، وضعف أجهزة المؤسسات المعنية بجمع المعلومات التي تعمل على تزويد المستثمر بالبيانات والمعلومات اللازمة .

ومن ضمن المشاكل التي حددتها المصفوفة محدودية السلع والخدمات المنتجة القابلة للتجارة الخارجية ، وتعدد الأجهزة والجهات المشرفة على الأنشطة الاقتصادية وما ينتج عنها من تعقيدات، إلى جانب الروتين في المعاملات الحكومية.

وبالإضافة إلى ذلك تطرقت المصفوفة إلى المشاكل المتعلقة بالقوانين وعدم استقرار التشريعات ومشاكل التجارة الخارجية المتمثلة في التهريب وإغراق السوق بالسلع المهربة والمغشوشة، وكذا تزييف العلامات التجارية والصناعية، والمشكلات المتعلقة بالجمارك والضرائب ،وكذا التسويق للمنتجات الوطنية ومصاعب النقل والأراضي المخصصة للاستثمار .

المستنقعا ت في الشوارع بسبب التخلص من المياه المستخدمة يوميا

بؤرة لتكاثر البعوض فيجب التخلص منها